حيث تمّ تشتيت أكثر من ٢٥٦ عائلة حتى الآن خارج وطنها في هذه الفترة الزمنية القصيرة. ان ما حدث من عملية اسكان المهاجرين الجدد في الأبنية التابعة لكنيسة الروم الارثوذوكس، والاعتداء على بطريرك القدس، ورهبانها، ليس الّا جزءاً من هذه السياسة التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية، والتي تبعتها، وسبقتها، الاعتداءات على المقدّسات الاسلامية، والمسيحية، في القدس، وبقية الاراضي المقدسة، التي يعتبرها المسلمون والمسيحيون، في كل انحاء العالم، شعاراً ورمزاً للقداسة وللمحبة والسلام والتسامح.

السيد الرئيس؛

ان اسرائيل، في كل ما تقوم به من أعمال، وممارسات، قمعية، ودموية، ضد الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، تعتبر نفسها خارج نطاق المسؤولية الدولية، التي تلتزم بها دول العالم كافة؛ بل ان اسرائيل، التي أُنشئت بقرار من الامم المتحدة، هي الدولة الوحيدة التي تتجاهل، وتتحدى، قرارات الامم المتحدة، ولا تلتزم بتطبيقها، بل وترفض التعامل مع المنظمة الدولية كلما طالبتها بتنفيذ أي من هذه القرارات. ولقد أصبح من الضروري، الآن، ان تقول الاسرة الدولية كلمتها في هذا الموضوع؛ وان يقوم مجلسكم الموقر، مجلس الامن، وخاصة الدول ذات العضوية الدائمة فيه، بتحمّل مسؤولياتها في حفظ الامن والسلام العالميين، وتطبيق القرارات الدولية، وانهاء الاحتلال، وحماية ارواح اطفال، ونساء، وشعب فلسطين، القابعين تحت الاحتلال الاسرائيلي، للوصول الى حل سياسي سلمي، عادل ودائم، لقضية الصراع في الشرق الاوسط، من خلال المؤتمر الدولي، وتحت رعاية الامم المتحدة.

انه في الوقت التي تتّجه الاسرة الدولية الى بناء عالم من التعاون والديمقراطية والحوار المثمر، وفي الوقت الذي تتعزّز أجواء الانفراج الدولي، وفي الوقت الذي تستعد شعوب العالم لاستقبال القرن المقبل، مؤكدة على قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، فان اسرائيل وحكامها يصرّون على سياستهم العنصرية الارهابية البائدة. ان مبادرتنا السلمية، ونهجنا، وانتفاضتنا، تشكّل نموذجاً تمّ الاقتداء به، وألهم العديد من الشعوب المناضلة من اجل الحرية والديمقراطية، وتؤكد التناغم والتناسق مع حقائق عصرنا، وخط توجّهه العام.

السيد الرئيس؛

تعلمون، بلا شكّ، بأنني قد تقدّمت، باسم الشعب الفلسطيني، الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عقدت في هذا البلد المضياف، في ١٩٨٨/١٢/١٣، بمبادرة السلام الفلسطينية التي أقرّها المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥، والقائمة على أساس الشرعية والقرارات الدولية، التي تبنّتها القمة العربية في مؤتمر الدار البيضاء، في أيار (مايو) ١٩٨٩، والتي نالت تأييد قمة دول عدم الانحياز، والقمة الافريقية، ومؤتمر وزراء خارجيات الدول الاسلامية، والتي دعمها العديد من الدول، سواء في اوروبا الغربية، أو اوروبا الشرقية، أو الاتحاد السوفياتي، والصين، واليابان، والدول الاسكندنافية. بل ان هذه المبادرة قد وجدت صدى لها داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه، وبنسبة تتزايد، كل يوم، بين القوى الاسرائيلية الديمقراطية والمحبة للسلام، الى جانب تأثيرها الايجابي في التجمّعات اليهودية في اوروبا، وفي الولايات المتحدة ذاتها.

كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بالتجاوب الكامل، والمسؤول، انطلاقاً من الاولويات والحقوق الفلسطينية المنسجمة مع الشرعية الدولية، بالتعامل، بمرونة واخلاص، ولا تزال مع كل مبادرات السلام الدولية الصادرة عن الامم المتحدة، وغيرها من المقترحات، بما في ذلك نقاط وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الخمس، كما كنّا تجاوبنا مع النقاط المصرية العشر، ومع المقترحات الاميركية التي نقلها وزير الخارجية السويدية، السيد ستن اندرسون، بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٦، وما زالت منظمة التحرير الفلسطينية ملتزمة مبادرتها المعلنة للسلام، واستعدادها للمشاركة في التوصل الى حل سياسي يتمكّن، من خلاله، الشعب الفلسطيني من انجاز حقوقه الوطنية المشروعة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة، على ترابه الوطني الفلسطيني، وذلك على أساس الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة. وممّا يؤسف له ان هذه المبادرات السلمية، لم تُقابَل من الحكومة الاسرائيلية الّا بالرفض والتعنّت، وتصعيد سياسة القبضة الحديدية، امعاناً في الهروب من عملية السلام في الشرق الاوسط، متحدّية بذلك القرارات الدولية كافة المتعلقة بالصراع في الشرق الاوسط، وفي مقدمها القرار ١٧٦ / ٤٣، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥، الخاص بعقد